موقف الاغلبية من حكم الاقلية شيعة البحرين نموذجاً

م.م. هــشام عــلي عـبيد الجابري

lyhsham238@g gmail.com

الملخص:

ساهمت التطورات السياسية في منطقة الخليج العربي بعد مجيئ بريطانيا للخليج وقد لعبت الدور الكبير بطرد كل من البرتغال وهولندا من المنطقة وابعاد فرنسا والمانيا والدولة العثمانية منها ، بل اصبحت بريطانيا المتحكمة بالمنطقة بشكل العام بعد قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤، مما جعل بريطانيا تسيطر على الامارات الخليج وتتحكم بها وخاصةً البحرين التي لها خصوصية تامة من حيث وجود الاغلبية السكانية (الشيعية) بنسبة ٩٠% من السكان البحرين حيث خضت تحت حكم اسرة ال خليفة في عام ١٧٨٣،، واستطاعت بريطانيا تفنيد جميع الادعاءات المقدمة من قبل الحكومة الايرانية بضم البحرين لها بحجة الاقليم الرابع عشر الايراني ، وحتى الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ ، ولم تعارض او تردد اسرة ال خليفة على مطالب ومصالح الحكومة البريطانية في البحرين بمقابل توفير الحماية اللازمة للأسرة وعدم الاطاحة بها من قبل المعارضة الشيعية وتأييدها لقمع جميع الانتفاضات والثورات ضد اسرة ال خليفة ، بل حتى بعد انسحابها من المنطقة، قامت الاوليات المحتدة الامريكية بتوفير الحماية لحكم الاقلية ضد الاغلبية الشيعية على الرغم من الثورات والانتفاضات بعد استقلال البحرين.

الكلمات المفتاحية: (موقف الأغلبية، حكم الاقلية شيعة، البحرين).

The position of the majority towards minority rule, the Bahraini Shiites, as an example

Researcher /Husham Ali Obaid

Abstract:

The political developments in the Arabian Gulf region after Britain's arrival to the Gulf contributed to it, and it played a major role in expelling Portugal and the Netherlands from the region and expelling France, Germany, and the Ottoman Empire from it. Rather, Britain became in control of the region in general after the outbreak of World War I in 1914, which made Britain control the Emirates. The Gulf and it controls it, especially Bahrain, which has complete

privacy in terms of the presence of a population majority (Shiite) of 90% of the population. Bahrain came under the rule of the Al Khalifa family in 1783, and Britain was able to refute all the claims made by the Iranian government that Bahrain was annexed to it under the pretext of the region. The Iranian fourteenth, and until the British withdrawal from the Gulf in general, 1971The family did not oppose or hesitate to set off and the interests of the British government in Bahrain provided the necessary protection for the family and prevented it from being overthrown by the protests and supported it to suppress all demonstrations and revolutions against the Caliph's family. Rather, even after its success from the region, the pioneering mobilized priorities rose to maintain rule and tolerance against the majority and indicated Despite the revolutions and uprisings after Bahrain's independence.

Keywords: (majority position, Shiite minority rule, Bahrain).

المقدمة:

تقع البحرين في منتصف الخليج العربي ولموقعها اهمية كبرى في الاستقرار السكاني، والتبادل التجاري واصبحت محطة استراحة للسفن القادمة من بلاد الرافدين وعمان وبلاد فارس والهند، ولدراسة الطائفة الشيعية واوضاعهم السياسية والاقتصادية وحيث كانوا الشيعة الاغلبية في المملكة على مدى القرون الماضية وبعد مجيئ بريطانيا للمنطقة وسيطرتها على البحرين قامت بإفساح المجال لسيطرة آل خليفة على البحرين، والدور الكبير الذي لعبته بريطانيا في ارساء الحكم السني وتهميش الجانب الشيعي، وقد بقت الاخيرة تدعم وتساند حكم الاقلية حتى استقلال البحرين، وبالمقابل لم يمتنعوا حكام آل خليفة في تقديم كافة الخدمات والتسهيلات من اجل ابقائهم في السلطة، وحتى بعد الاستقلال اصبحت البحرين تحت حماية الولايات المتحدة الامريكية لتقوم الاخيرة بالحفاظ على حكم الاقلية وتقوية سلطانه .

وبذلك تضمنت الدراسة ثلاثة محاور فضلاً عن مقدمة وتهميد وخاتمة وقد جاء المحور الاول بعنوان **دور بريطانيا في ارساء حكم الاقلية**، بعد سيطرة اسرة ال خليفة على البحرين عام ١٧٨٣ وتقوية الحكم من قبل بريطانيا وابعاد جميع الدول المنافسة بالاستحواذ عليها، وتناول المحور الثاني **المعارضة الشيعية في عهد الحماية البريطانية** وهنا ظهرت مرحلة جديدة، وهي الثورات المعارضة الشيعية ضد الحكم الخليفي ومن خلال المطالبة بزيادة اجور العمال والمساواة مع العمال الاجانب، مما ادى الى ثورات مطالبة بأسقاط هذه الحكم ، فيما كُرِّسَ المحور الثالث **الحراك السياسي للمعارضة الشيعية بعد استقلال البحرين**، قد تميزت المدة بعد استقلال البحرين بالانفراج القليلة والمشاركة

في المجلس الوطني حتى انتهاء اعماله ودور المعارضة الكبيرة ضد السلطة الحاكمة من خلال الحركات والاحزاب السياسية المطالبة بالإصلاح وعدم التفرقة، وممادى الى استخدام الأساليب القمعية متخذة في اخماد الثورات الشيعية.

تمهيـــد

البحرين امارة من امارات الخليج العربي، تطلق اسمها اليوم على مجموعة الجزر الواقعة على الطرف الغربي للخليج العربي، التي تقع في منتصف المسافة بين البصرة ومضيق هرمز، وتتكون من مجموعة جزر المنامة والمحرق وسترة وام نعسان والنبي صالح مع عدد من الجزر التي لا اهمية لها[١]وقد اضيف اليها مؤخرا جزر حوار عقب صدور حكم محكمة العدل الدولية[٢]. والعرب القدماء أطلقوا على مجموعة البلاد الواقعة على المناطق الممتدة من خليج البصرة الى حدود عُمان اسم البحرين عندما اختاروا (هجر) أي الاحساء قصبة لها[٣].

كان اول غزو خارجي للخليج العربي في عهد الاسكندر المقدوني الذي غزا امبراطورية فارس بدايةً لغزو الخليج العربي ثم حاول غزو واحتلال البحرين لكن المنية عاجلته فلم يتم له ذلك وقبل دخول الاسلام اليها كانت البحرين تابعة لولاية الحيرة وكان سكانها يدفعون الجزية لملك الحيرة ولدى انبثاق الدعوة الاسلامية، وجه الرسول العظيم محمد (ص) احد اتباعه وهو العلاء بن الحضرمي واجتمع بواليها المنذر بن ساوي بن عبد الله ودعاه الى الاسلام فأجاب واسلم أي انها دخلت الاسلام بدون قتال وبقيت البحرين خاضعة للحكم الاسلامي في عصر خلافة الراشدين والامويين وتحت سلطة الدولة العباسية حتى سنة ٢٤٩هـ سنة ٨٦٣ الى ان هاجمها الزنج بثورتهم المشهورة واصبحت تحت سلطانهم مدة ٢١ عاما، وعندما هلك صاحب الزنج رجعت البحرين تحت سلطة الدولة العباسية حتى زمن المستكفي بالله في عام ٨٩٩ استولى عليها القرامطة وكان زعيمهم ابو سعيد الجنابي تم استولت عليها قبائل العيونيين العربية من الاحساء ودام حكمهم زهاء ٣٠٠ سنة[٤].

ولدى حدوث عصر الاستكشافات زحف البرتغاليون نحو الشرق و سيطروا على الهند وبعض اقسام الخليج العربي ومن ضمنها جزيرة البحرين وبنوا فيها عدة قلاع، ثم اخذ نفوذهم الذي بدأ سنة ١٥١٥ يضعف تدريجيا الى ان اخرجهم الاسطول العثماني الذي ارسله سليمان القانوني من جزيرة البحرين[٥].

المحور الاول : دور بريطانيا في ارساء حكم الاقلية

بعد طرد البرتغاليين من البحرين اصبحت تحت حكم الفارسي [٦] وفي عهد نادر شاه اناب عنه في حكم البحرين عائلة آل مذكور واخذت تدير الحكم بتوجيه من ملوك فارس، وفي سنة ١٧٨٢ اختلف اهل الزبارة مع اهل البحرين واراد آل مذكور اظهار سطوتهم فجهزوا جيشا كبيرا برئاسة نصر آل مذكور وتوجه نحو مدينة الزبارة ودارت بينهم معركة كبيرة انتهت بانخذال آل مذكور وسيطرة واحتلال آل خليفة للبحرين عام ١٧٨٣[٧].

يبدأ التاريخ السياسي الحديث للبحرين منذ خروج اسرة آل خليفة من الكويت ونزوحها عام ١٧٦٦ الى الجنوب من الساحل الشرقي للجزيرة العربية، حيث استقرت في موقع يعرف (الزبارة) يقع على الساحل الشرقي لشبه جزيرة قطر،

وآل خليفة اسرة من ثلاث اسر، هم آل صباح، وآل خليفة، والجلاهمة تفرعوا من قبيلة العتوب، وقد هاجرت هذه الاسر من مواطنها الاصلي في نجد الى الشواطئ الشرقية لشبه الجزيرة العربية(٨).

وعندما اوجس آل مسلم الخشية من ضيوفهم اجبروهم على مغادرة قطر، فركبوا قواربهم وضربوا عرض البحر الا ان آل مسلم اقتفوا أثرهم وادركوهم والتقى الجمعان في رأس التنورة حيث دارت معركة بحرية انتصر فيها العتوب واجبروا آل مسلم على العودة الى قطر، وتفرقت الاسر الثلاث ثم عادوا بعدها ليجتمعوا في الكويت اسرة اثر اخرى، ولعلهم شعروا ان نزولهم الكويت تحت حماية بني خالد يمنحهم امنا واستقرارا اكثر يكرسون جهودهم للتجارة والغوص على اللؤلؤ وعندما استقرت الاسر العتبية الثلاث في الكويت عقدت بينها عهدا واتفقوا على ان يتولى صباح بن جابر زعيم آل صباح شؤون الحكم والشيخ خليفة بن محمد زعيم آل خليفة شؤون التجارة والمال في حين يتولى شيخ الجلاهمة جابر بن عتبة الاشراف على شؤون البحر واتفقوا ان يتقاسموا الارباح بالتساوي، وبلغ مركزهم الجديد درجة عالية من الرخاء، ولكن ونتيجة للصراع بين آل خليفة وآل صباح هاجرت اسرة آل خليفة وتخلت عن حلفائها وتركت الكويت حتى وصلت البحرين فعرجوا عليها ولكنهم منعوا من النزول فأستأنفوا سيرهم الى الزبارة ونزلوها عام ١٧٦٦ ولم يحصل أي صدام بينهم وبين اهالي قطر، لكثرة ترددهم الى المنطقة واستطاع الشيخ محمد بن خليفة بذكائه ودهائه ان يجمع الناس حوله وذلك باقراضهم الاموال مقابل شرائه محصول اللؤلؤ، كما انه اتجه الى الاصهار من سكان قطر فزاد روابط المحبة والمودة معهم، وكانت قبيلة آل مسلم من أهم القبائل التي تسكن قطر في ذلك الوقت وكانوا يحكمون البلاد نيابة عن بني خالد(٩).

وقد ازداد نفوذ وقوة وغنى الزبارة مما اثار حفيظة نصر آل مذكور حاكم بوشهر والبحرين وقتئذ واشتد الصراع بينهما، وقد قام نصر بعدة محاولات لاحتلال الزبارة ولكنها فشلت، لذلك بات التفكير في فتح البحرين امرا مهماً وضروريا سيما وان العتوب بدؤوا يشعرون بالتوسع السعودي حيث انهم لا يؤيدون الدعوى السلفية، وقد استطاع الشيخ احمد بن محمد آل خليفة تجميع قواته استعدادا لمهاجمة البحرين وتم له فتحها والاستيلاء على ما فيها عام ١٧٨٣ ولقب الشيخ احمد بأحمد الفاتح، وبعد ذلك قام شيوخ البحرين بالانضمام الى معاهدة السلام البحري وتم توقيعها في ٥ شباط١٨٢٠، وكذلك قيام الشيخ محمد بن خليفة ال خليفة، بمراسلة بريطانيا في ١٠ أذار ١٨٥٦وبعدها قام شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة، بمراسلة بريطانيا في ١٢كانون الاول١٨٨٠، وتعهد للحكومة البريطانية بالامتناع عن الدخول في مفاوضات أو عقد معاهدات مهما كان نوعها مع أي دولة عدا دولة بريطانيا، ولم تكتفِ الاخيرة بتلك المعاهدة بل تبعتها بمعاهدة أُخرى مع حاكم البحرين نفسه خوفاً من زيادة نشاط النفوذ العثماني والفرنسي والروسي في المنطقة، إذ عقدت بريطانيا معاهدة جديدة مع البحرين في عام ١٨٩٢، وقع بموجبها الشيخ تعهداً يلزمه بعدم عقد أية

اتفاقية مع أي دولة أجنبية إلا بموافقة بريطانيا، وان يقيم مستشاراً بريطانياً في المنامة معه لمراقبة وإدارة شؤون المشيخة الداخلية والخارجية(١٠) .

كانت البحرين خلال تلك المدة مركزاً للعمليات التجارية البريطانية في المنطقة، وبين عامي ١٩٠٠-١٩٢٠عين المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي مساعد له في البحرين بدلاً من تعيين مواطنين بحرينيين في الوظيفة بدأً من عام ١٩٠٠، حين عين جون كالكوت غاسكن ، وكيلاً ومعتمداً سياسياً والتخلي عن الوكيل المحلي البحريني من أجل الضغط على حاكم البحرين واستيعاب الزيادة في التجارة البريطانية وجذب الشركات الأُخرى التابعة لها، إذ كان البريطانيون معنيون أساساً بمصالحهم التجارية وتأمينها من خلال التدخل بالشؤون الداخلية البحرينية ، إذ مُنِحتْ بريطانيا السيطرة الكاملة على إدارة شؤون الامارة والدفاع عنها وإدارة العلاقات الخارجية بالنيابة وعلى الحاكم أيضاً العمل بموجب النصيحة البريطانية فيما يتعلق بالمسائل الداخلية فتلك المعاهدات حولت البحرين إلى محمية بريطانية، لكن ذلك لايعني عدم محاولة قوى أخرى الوصول الى البحرين والافادة من موقعها الاستراتيجي المهم في الخليج العربي (١١) .

أصبحت أهمية البحرين كبيرة لبريطانيا بداية الحرب العالمية الاولى ١٩١٤، إذ قامت بريطانيا بتغير وجهة قواتها من الانزال في عبادان والمحمرة الى البحرين، لأهميتها كونها مركزاً لتجمع وانطلاق القوات البريطانية خلال الهجوم على القوات العثمانية في العراق وموقف حاكمها الودي من القوات البريطانية المتواجدة في الجزيرة، وعند اندلاع الحرب اصبحت وكالة البحرين تحت السيطرة السياسية للسير برسي كوكس ليتولى توجيهها من العراق(١٢) .

استطاعت بريطانيا أن تضمن سيطرتها على البحرين بعد ان وقعت معاهدة القطيف في ٢٦ كانون الاول ١٩١٥ مع عبد العزيز آل سعود سلطان نجد وملحقاتها واعترفت به حاكماً مستقلاً مقابل عدم قيامه بأي اعتداء او تدخل ضد امارات الكويت والبحرين وقطر وشيوخ ساحل عمان الذين تربطهم ببريطانيا معاهدات، وبذلك اصبحت بريطانيا في موضع المطالب الوحيد بالأشراف الكلي على البحرين وضمنت ان الدولة السعودية وهي القوة العربية الوحيدة في الجزيرة العربية لا تعارض سيطرتها على الخليج(١٣).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى اخذت بريطانيا تعيد النظر في سياستها تجاه البحرين، فأوكلت منصب الوكيل السياسي الى مسؤولين بريطانيين كانوا قد خدموا في العراق ونالوا تدريباً اكاديمياً في اللغة العربية وشؤون الحضارة المختلفة ومن هؤلاء المسؤولين الكابتن براي الذي عين عام ١٩١٨ في منصب الوكيل البريطاني في البحرين ، والميجر ديكسون الذي عين بعد ستة اشهر في المنصب نفسه، ومع تعيين الكابتن براي بدأت السياسة البريطانية تتحول من دور تقديم التوصيات الاصلاحية للحاكم الى دور العمل على تطبيقها مباشرة(١٤) .

وترجع بداية تأسيس الادارة الحكومية في البحرين الى عام ١٩١٩ حينما انشئ اول مجلس بلدي للمنامة يقوم على اساس التعيين، ثم تطور ذلك المجلس فأصبح يقوم على اساس تعين نصف اعضائه وانتخاب النصف الاخر، وفي بداية العشرينات من القرن العشرين ابتدأ بأنشاء بعض الدوائر الحكومية الاساسية كالشرطة والكمارك والمعارف

والصحة وانشئت اول محكمة مدنية وتم افتتاح اول مدرسة ابتدائية حكومية [١٥] .

واستطاعت بريطانيا بأحكام سلطتها وتشديد قبضتها على البحرين بعد عزلها عن جميع القوى العربية والاقليمية واطلقت يد وكلائها السياسيين الذين تدخلوا بشكل مباشر في شؤونها الداخلية، واتبعت بريطانيا أُسس جديدة لسياستها في البحرين اطلقت عليها اسم الاصلاحات، بدأ مع تطبيقها تيار مناهض لها تمثل بالمعارضة الشعبية البحرينية، ممّا دفعها لاستخدام إجراءات وتدخلات في شؤون البلاد الداخلية وإحداث صراعات مستمرة[١٦].

كان من نتائجها انه طلب المقيم السياسي نوكس في عام ١٩٢٣ من الشيخ عيسى أن يتنازل عن الحكم لابنه وولي عهده الشيخ حمد مبيناً له عدم قدرته على القيام بأعباء المسؤولية الملقاة على عاتقه لكبر سنه، فتردد الشيخ عيسى في قبول ذلك، وفي العام نفسه أعطيت الأوامر لمسؤول الجمارك بإعطاء المدخولات إلى الشيخ حمد بعد تحول إدارة الشؤون المحلية إليه ، وفي اجتماع عقد بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٢٣ حضره عدد من الشخصيات في البحرين أعلن فيه نوكس تنازل الشيخ عيسى رسمياً عن الحكم لابنه الشيخ حمد بن عيسى ١٩٢٣-١٩٤٢، وبقى الشيخ عيسى في المحرق شريطة عدم مغادرتها حتى وفاته عام ١٩٣٢، وبقت بريطانيا تقدم الدعم لأسرة ال خليفة ضد اي مطالبة بإصلاح او الانضمام لإيران حتى استقلالها [١٧] .

ويتضح من ذلك مدى نجاح السياسة البريطانية في ارساء سيطرة حكم الاقلية ذات المذهب السني على الاغلبية الشيعية ، كون جميع الامارات الخليج العربي وفق المذهب السني وتوجد روابط اسرية بينهم وكذلك قيام ال خليفة بتقديم جميع التسهيلات للوكلاء السياسيين البريطانيين من اجل ابقائهم في السلطة وقد نجحوا في ذلك ، من خلال توقيع المعاهدات والاتفاقيات وجعلهم تحت الحماية البريطانية، وتطورت تلك العلاقات التجارية الى حماية سياسية ثم الى تدخل مباشر في شؤون الجزر الداخلية، أما بعد الحرب العالمية الاولى ظهرت الهيمنة البريطانية على البلاد من خلال تحكم الوكلاء السياسيين البريطانيين في تنصيب الحاكم في البحرين .

المحور الثاني :المعارضة الشيعية في عهد الحماية البريطانية:

منذ احتلال البحرين اطلق آل خليفة على سكانها الاصليين تسمية (حلايل) أذ تشير الكلمة ان هؤلاء السكان محللو الدم والمال والعرض فهم ملك لشيخ القبيلة ، ممادى المطالبة من قبل السكان الاصليين بتقديم الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [١٨]، فقد شهدت البحرين ثورة الغواصين عام ١٩١٩ التي تعد اول الثورات الشيعية في البحرين والمطالبة بحقوقهم من خلال مطالبة الوكلاء البريطانيين بالتدخل ضد سلطة الشيخ عيسى بن علي وقد نجحوا في ذلك من خلال موافقة ال خليفة على شروطهم[١٩].

تعد ثورة الاصلاحية عام ١٩٣٨ أول حركة شبه منظمة في البحرين للمطالبة بوضع حد لاستبداد آل خليفة واحترام إرادة الشعب بإشراكه في حكم بلاده، ولا نقصد بالحركة هنا تنظيماً معيناً يحمل إسماً وينطوي على تنظيم حزبي داخلي ، كما هو معروف في بعض الحركات الحديثة ، بل كانت الحركة تعبيراً عن انطلاقة شعبية قامت نتيجة لتصاعد وعي الناس ونمو إدراكهم الوطني وشعورهم باختلال الميزان السياسي في بلادهم ، وهذا لا يعني أنه لم تطرح

أسماء معينة في تلك المدة ، ولكن الأسماء كانت في حقيقتها وسيلة لإقناع الجماهير بوجود قيادات للتحرك الذي شهدته البلاد ولتذييل بعض المنشورات التي وزعت في المنامة والمحرق، ولعلها المرة الأولى التي يحدث فيها توزيع منشورات واضحة المغزى بطريقة سرية ، وتنتشر فيها ملصقات تتحدى سلطة آل خليفة وتستهدف التدخل البريطاني السافر في شؤون إدارة البلاد وتطالب بالخصوص بإقالة المستشار تشارلز بلكريف وانتهت الحركة مع نهاية عام ١٩٣٨ باعتقال عدد من الشخصيات النشطة، ولكن بعد أن أثبتت لكل من آل خليفة والحكومة البريطانية ممثلة بمعتمدها السياسي في البحرين ومقيمها السياسي في الخليج أن موجة وعي قد انتشرت في البلاد وأن ذلك بداية لخمسين عاماً أخرى من المواجهة الحية بين الشعب من جهة والاستبداد الخليفي من جهة أخرى[٢٠].

وشهد في نفس العام حركة العمال النفط كان من العوامل التي دفعت بحركة الإصلاح في البحرين الأوضاع السيئة في شركة نفط البحرين(بابكو)[٢١]، فقد تم تقليصاً لعدد العمال في الشركة التي كانت أكبر مجال للتوظيف بسبب اكتمال عدد من المشاريع الإنشائية في الشركة واستغنائها تبعا لذلك عن عدد كبير من العمال فبينما بلغ عدد العمال البحرانيين ٣٣٥٠ عام ١٩٣٧ ، نقص هذا العدد إلى ١٥٦٩ عاملاً عام ١٩٣٨ ، يضاف إلى ذلك طريقة معاملة العمال المحليين مقارنة بالعمال الأجانب سواء على مستوى الأجور أم على صعيد التسهيلات الأخرى . وما أن توترت الأوضاع السياسية في منتصف عام ١٩٣٨ حتى وجد عمال شركة النفط فرصة مناسبة لطرح ظلامتهم على الرأي العام ونجحوا في إقناع القيادات الشعبية بتبني هذه المطالب كانت حركة الشباب قد وسعت نشاطاتها في شهر أكتوبر ونوفمبر ووزعت عدداً من المنشورات والملصقات وعبأت الناس باتجاه الضغط على الحكومة لإجراء عدد من الإصلاحات على صعيد المحاكم والمعارف والعمل النقابي، وقد اكتشفت السلطات في وقت لاحق أن عدداً من العناصر النشطة في حركة الشباب يعمل في شركة النفط ، فقامت في الخامس من نوفمبر باعتقال عدد منهم بتهمة التحريض على الشغب مما دفع العمال إلى الدعوة للإضراب ، وقد استجاب كافة عمال الشركة لذلك وأضربوا إضراباً شاملاً أوقف عمليات الشركة بشكل كامل لمدة يومين في السادس والسابع من نوفمبر لكن كانت هناك صعوبة واضحة في عملية الاتصالات بين العمال والحكومة ، وكان ذلك موضوعاً للتجاذب والتنافر بين الشركة والحركة الشعبية التي كانت تطالب بنقابات عمالية وليس بممثل عن هذه الشركة أو تلك , وعلى أية حال فقد تبنت بعض الشخصيات الوطنية موضوع حقوق عمال النفط ، وقدمت أهم رسالة بشكل رسمي للحكومة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ [٢٢]وكانت الرسالة عبارة عن رد على رسالة بعثها المستشار بلجريف ذكر فيها أن المعتمد السياسي يرغب في معرفة مهمات اللجنة العمالية المقترحة وكذلك أسباب الشكاوي العمالية . فجاءت الرسالة متضمنة برنامجاً مفصلاً للجنة العمالية المطلوبة . وتركزت بنود المشروع المتقرح الذي كان بعنوان " مهمات اللجنة العمالية " على ما يلي[٢٣] :

١.اعطاء العامل الوطني أولوية العمل في الأعمال المحلية سواء كان ذلك في شركة النفط أو في الدوائر الحكومية ٠

٣. المساواة والعدالة في تحديد الرواتب مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل هي حسن الأداء ونوع العمل ودرجة الخطر كما هو الحال مع الأجانب .

٤.في حال موت العامل أثناء عمله أو إصابته بما يمنعه عن العمل لفترة طويلة ، فإن على الشركة دفع تعويضات مناسبة لعائلته .

٥.مراجعة راتب الموظف الوطني الذي هو الآن هابط جداً .

٦. حماية ، حقوق العامل القديم في الشركة فلا يتم استبداله بدون أسباب مشروعة.

٧.الراتب يكون شهرياً مع خصم إجازة الجمعة أو الأجازات الدينية .

٨. منع رؤساء الأقسام من إهانة البحرانيين وضربهم.

٩. معاملة العامل الوطني كما يعامل الأجنبي دون أن يكون هناك تفضيل للأجنبي.

١٠. تقوم الشركة بتوظيف من هم على قائمة اللجنة من العمال الوطنيين .

١١.أن تقوم الشركة بفتح فصول تعليمية مسائية للعمال لتعلم اللغة الإنجليزية والعربية٠

١٢.أن تقوم الشركة بإرسال الشباب البحراني إلى الخارج كل عام للدراسة على نفقتها.

ويتضح مما وراد اعلاه ان اغلب مطالب العمال قد استجابت كل من الشركة النفطية والحكومة البحرين بعد الموافقة بريطانيا عليها ، فقد عملت على تفكيك الحركة ومن ثم ابعاد القيادات بالنفي في محاولة منها لمنع أي تحرك شعبي للوصول للسلطة وذلك بسبب مخاوف الاخيرة من اندلاع الحرب العالمية الثانية التي كانت تشير الى بدايتها.

انتفاضة عاشوراء في البحرين : يعد شهر محرم من الأشهر التي لها شعائر دينية ولاسيما في العالم الإسلامي بشكل عام ، ولدى طائفة الشيعة بشكل خاص ، إذ تبدأ هذه الشعائر في اليوم الأول من محرم ، وتنتهي في اليوم الثالث عشر منه ، وتبلغ ذروتها في اليوم العاشر (يوم استشهاد الإمام الحسين عليه السلام) ، ففي العاشر من محرّم سنة ١٣٦٣هـ المصادف ٢٠ أيلول ١٩٥٣ حدثت اصطدامات بين الشيعة والسنة في البحرين ، عندما كان الشيعة يمارسون طقوسهم التي اعتادوا عليها [٢٤] .

إن سبب الاصطدامات التي حدثت في البحرين ، يعزى إلى ما قام به شاب من آل خليفة ، حين جال بسيارته بين موكبين للشيعة في أثناء تأديتهم طقوسهم ، تبع ذلك حوادث شغب واعتداء بين الطائفتين ، ومما زاد الأمر سوءاً هو إطلاق الشرطة العيارات النارية للسيطرة على الموقف [٢٥] .

لقد انجرف وراء هذا التيار وحمل راية التعصب الأعمى العديد من الشعب البحريني ، وتطورت الحالة إلى أن تحولت بين جزيرتي المحرق والمنامة ، في هذه الأثناء بذلت جهوداً واسعة من قبل زعماء الطائفتين لتفادي استمرار التوتر الطائفي ، في هذه الأثناء برز عبد الرحمن الباكر ، الذي بذل جهوداً واسعة لإطفاء نار الفتنة الطائفية ، إذ بدأ يعقد اجتماعات متواصلة مع كلا الطائفتين لتقريب وجهات النظر للقضاء على الفتنة الطائفية ، التي نشبت في البحرين ، وقد نجح في تخفيف حدة التوتر الطائفي ، الأمر الذي فشل فيه الكثير ، على أثر ذلك أوعز البريطانيون إلى حاكم البحرين ، أن يأمره بمغادرة البلاد إلى لبنان لمدة ثلاثة أشهر، إذ اتهم بجعل السعودية تتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين ، بسبب طلبه منها خيام لإيواء المنكوبين من كلا الطائفتين[٢٦] .

كما وقع حادث في سنة ١٩٥٤ ، إذ تشاجر جماعة من طائفة الشيعة مع جماعة من طائفة السنّة في قرية سترة ، وأدى الشجار إلى طعن أحد أفراد السنّة ، لكن الحادث أعد فردياً ولم تتبعه أي اضطرابات على الرغم من كل المحاولات التي بذلت من العناصر المناوئة التي تعمل لحساب البريطانيين ، إذ اتفق على أن القضية يجب أن تعالج بوساطة القضاء [٢٦] .

وفي السنة نفسها جرى ما هو أكثر خطورة ، كان على وشك تمزيق وحدة الصف بين شعب البحرين ، إذ حدثت خلافات بين السنّة والشيعة في قرية سترة التابعة لشركة نفط البحرين (بابكو) ، تطورت الخلافات بين المتنازعين حتى أدت إلى مقتل أحد الأشخاص من طائفة السنّة ، وفي هذه الأثناء تدخلت قوات الشرطة وألقت القبض على المتنازعين ، وصدرت الأحكام على المتنازعين في ٣٠ حزيران ١٩٥٤ إذ حكم أحد أفراد الشيعة بالسجن أربع سنوات ، وعلى ثلاثة من الشيعة بالسجن شهراً واحداً ، وحضر ما يقارب ٣٠٠ شخص من قرية سترة إلى القلعة التي جرت فيها المحاكمة[٢٧] .

أغضبت هذه الأحكام طائفة الشيعة ، إذ أعدتها أحكام جائرة ، على أثر ذلك بدأت طائفة الشيعة بعقد الاجتماعات ، وفي ٢ تموز ١٩٥٤ حدثت تظاهرة شيعية توجهت إلى سجن المنامة لإطلاق سراح السجناء ، فقامت الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين ، مما أدى إلى مقتل أربعة من الشيعة ، وفي اليوم نفسه التقى الوكيل السياسي سي. أي . جولت بشخصين من زعامات الشيعة وهما : منصور العريض وحسن المديفع وحاول إقناعهما بالسيطرة على الطائفة الشيعية ، وفي مساء اليوم نفسه التقى الوكيل السياسي بمجموعة من الطائفة الشيعية وطالبوا بما يأتي[٢٨] :

١.إقالة الشيخ خليفة بن سلمان (المدير العام للشرطة).

٢.إطلاق سراح الأفراد الذين سجنوا في قضية سترة أو إعطاؤهم فرصة الاستئناف ضد الحكم .

في هذه الأثناء كان البريطانيون عن طريق المقيم والمعتمد يسعون لتمزيق الزعامة الشيعية، فقاموا بتشجيع منصور العريض وحسن المديفع بالاهتمام بموضوع الإصلاحات، إذ عقد الوكيل السياسي اجتماع مع مجموعة من طائفة الشيعة من ضمنهم منصور العريض وحسن المديفع ، إذ طرح الاثنان مطالبهما بما يأتي[٢٩] :

١.إصلاح المحاكم والشرطة .

٢.تعديل الأحكام لتصبح مطابقة على الجميع .

٣.النظر في مسألة إنشاء مجلس لممثلين عن الشيعة والسنّة للعمل كمحكمة عدل تساعد الحاكم.

أعلن زعماء الشيعة الإضراب في ٣ تموز ١٩٥٤ استمر أسبوعاً تعطلت فيه الأعمال جميعها ، وقد انتهز الشيعة هذه الأوضاع ، إذ طالبوا بمجموعة من الإصلاحات ، وفي (٨ تموز ١٩٥٤) وزعت في السوق منشورات تتضمن مطالب شعب البحرين ، وكانت كالآتي[٣٠] :

١.تكوين " مجلس استشاري " يتكون من عدد متساوٍ من الشيعة والسنة لمتابعة الشؤون العامة كلها وكتابة قواعد وتوصيات تقدّم للحاكم لإقرارها أو رفضها.

٢. تكوين لجنة قانونية لتشريع القوانين ، والقانون المشرع يتم موافقته من المجلس الاستشاري .

٣.إصلاح المحاكم وذلك بتعيين قضاة لديهم شهادات جامعية .

٤. انتخاب مجالس للبلدية والصحة والتعليم .

٥. إصلاح الشرطة وإقرار مبدأ أن يكون رئيس الشرطة مسؤولاً عن تبعات أي خرق للأمن والسلام .

٦. دفع تعويضات لضحايا الأحداث منذ العاشر من محرّم السنة الماضية .

٧. معاقبة المسؤولين عن إطلاق النار في (٢ تموز ١٩٥٤) [٣١].

ويتضح مما تقدّم اعلاه ، إن المطالب التي طالبت بها طائفة الشيعة لم يكن فيها أي اتجاه طائفي، إذ دعت إلى المساواة بين الطائفتين، وكانت تسعى للحفاظ على الأمن والاستقرار داخل البحرين ، وإصرارهم على الابتعاد عن أعمال الشغب والاضطرابات جميعها، وبالأخير قد نجحت المعارضة من طرد المستشار بلكريف من البحرين عام ١٩٥٧ الذي يعد حاكم الرسمي للبحرين .

أما بخصوص موقف الوكيل البريطاني من الأحداث ، فإنه حاول إقناع الشيخ سلمان بقبول إصلاح المحاكم والشرطة ، لكن بالمقابل رفض تكوين مجلس استشاري ، ووافق على انتخابات مجالس البلدية ، لأن ذلك يشجع على الديمقراطية التي كانت في نظرهم بأنها لا تصلح للبلاد ، والحصول على وقت إضافي للنظر في إصلاح جهاز الشرطة ليكون قادرا على مواجهة أي مطالب غير مقبولة في المستقبل ، وأما موقف العائلة الحاكمة من الأحداث ، فقد اجتمعت في ٦ تموز ١٩٥٤ بقصر الحاكم ، وطالبوا بإنزال كل أنواع القسوة ضد المضربين [٣٢] .

بسبب هذه الحوادث ، عطلت الأعمال في البحرين بسبب الخوف من تجدد الاصطدامات من جهة ، والخوف من إجراءات الأسرة الحاكمة من جهة أخرى ، فقد استمر تعطيل العمل مدة أسبوع ، إذ بدأ العاملون بعدها يعودون إلى

عملهم تدريجياً [٣٣] ، بعد أن استقر الوضع عادت الحياة إلى حالتها الطبيعية ، إذ أمر الشيخ سلمان بن حمد بتشكيل لجنة لتقوم بإجراء تحقيق في هذه الحوادث ، وبعد أن انتهت اللجنة تحقيقها وجهت اللوم على رجال الشرطة لإطلاقهم النار على المتظاهرين ، لكنها في الوقت نفسه لم تتخذ أي إجراء بحق مرتكبي هذه الجريمة من الشرطة [٣٤] .

انتفاضة عام ١٩٦٥: شهدت مدة حكم الشيخ عيسى بن سلمان اضطرابات عمالية ، إذ كانت وراء تلك الاضطرابات أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة ، ويمكن إرجاع الأسباب الغير مباشرة لاضطرابات البحرين إلى النزاع المستمر بين القومية العربية وبريطانيا التي تقف ضدها ، وإلى الحالة السياسية التي تمر بها الأقطار العربية في الصراع المستمر بين الرجعية والتقدمية ، وتنامي الثورة في الجنوب اليمني المحتل ، التي حفزت مشاعر الغضب العربي في المنطقة ضد الكيان الصهيوني [٣٥] .

أما الأسباب المباشرة للاضطرابات، هو انتهاج السلطات البريطانية وشركاتها سياسة تعسفية ضد أبناء شعب البحرين ، إذ قامت شركة نفط بابكو بفصل العديد من العمال البحرانيين ، وإبقائهم عاطلين عن العمل ، مع استمرار العمال الأجانب في أعمالهم ، ووقوف حاكم البحرين إلى جانب شركة النفط ، إذ قامت الشركة المذكورة بفصل ما يقارب (٥٠٠) عامل بحراني دفعة واحدة ، هادفةً من وراء ذلك تصفية عمال البحرين ، وإحلال عمال أجانب بدلاً عنهم ، ففي البدء لم يكن أمام العمال وسيلة غير الشكوى لدى دائرة العمل ، إذ تجمهروا هناك بأعداد كثيرة ، لكن السلطات تجاهلت مطاليبهم ، فلم يكن أمامهم من وسيلة سوى التظاهر للتعبير عن سخطهم احتجاجاً على أعمال فصلهم [٣٦] .

أخذت الأمور تتأزم بين الطرفين حتى انفجر الموقف في ٥ آذار ١٩٦٥ ، بانتفاضة طلابية إذ قرر طلاب ثانوية المنامة التظاهر احتجاجاً على أعمال تسريح العمال ، بعدها أعلنوا الاعتصام في المدرسة بعد نهاية التظاهرة ، وعلى أثر ذلك تدخلت قوات الشرطة ، واستخدمت العنف تجاه الطلاب المعتصمين ، مما أدى إلى جرح عدد من الطلبة ، على أثر ذلك خرج الطلاب مرة ثانية إلى الشوارع ليستأنفوا تظاهرتهم ، وبعد يومين من الاضطرابات ، ازداد الموقف سوءاً ، إذ قامت الشرطة في ألقاء القبض على قادة الطلبة المحرضين على التظاهرات ، وفي ١٠ آذار ١٩٦٥ أضرب عمال شركة النفط تضامناً مع العمال المفصولين، وفي (آذار قام نفر من الشرطة باقتحام إحدى المدارس الثانوية لقمع تظاهرة كان يزمع القيام بها طلاب هذه المدرسة ، احتجاجاً على مقتل أحد عمال النفط من قبل عملاء الشركة الاحتكارية للبترول ، واعتقال عدد كبير من طلاب هذه المدرسة.

وفي ١٤ آذار كان العمال قد وضعوا حاجزاً على الشارع العام المؤدي إلى مصفاة النفط ، مما أثار غضب الشرطة ، في الوقت نفسه كانت التظاهرات تعمُّ الشوارع في جزيرتي المنامة والمحرق ، وعدداً من القرى ، وخلال هذه الاضطرابات ، أصيب اثنان من المتظاهرين ، وقتل شخص واحد ، وفي ١٥ آذار استمرت الاضطرابات في المحرق بينما استمر الإضراب العام من قبل عمال شركة النفط ، وبلغ مجموع القتلى من المواطنين ٤ أشخاص ، فضلاً عن ٢٧ جريحاً و٤٣ معتقلاً [٣٧] .

إنَّ هذه الاضطرابات التي حدثت في البحرين دفعت التيارات السياسية في البحرين ، إلى توحيد القوى ، لتشكيل تنظيم مشترك للعمل السياسي ، عرف باسم " الجبهة الوطنية للقوى التقدمية " ، وأصدرت هذه الجبهة بياناً في (آذار ١٩٦٥)، حددت فيه أهداف الحركة بالنقاط الآتية[٣٨] :

١.إيقاف التسريح التعسفي لمستخدمي شركة بابكو والسماح للعمال المفصولين العودة إلى أعمالهم.
٢.الاعتراف بحق العمال في إنشاء نقابات مهنية .
٣.رفع حالة الطوارئ التي فرضت على البلاد منذ سنة ١٩٥٦ ، والسماح بتأسيس صحافة حرة .
٤.إطلاق سراح السجناء السياسيين ، ومنح العفو العام لكل المواطنين الذين شاركوا في الاضطرابات ، والسماح للسياسيين المنفيين بالعودة إلى البلاد.
٥.طرد الموظفين الأجانب كلهم الذين يعملون في جهاز الشرطة .
٦.تشكيل لجنة للنظر في شؤون العمال، على أن يشترك ممثلون عن العمال يتم انتخابهم من قبل العمال ، ويكون عمل اللجنة النظر في شؤون العمال جميعهم ليس عمال شركة النفط فقط .
٧.تشكيل لجنة يشترك فيها العمال والطلاب ، للتحقيق في حوادث إطلاق النار، التي أدت إلى قتل وجرح المتظاهرين في المحرق والمنامة والرفاع الشرقي وسترة وغيرها من المناطق ، ومعاقبة المسؤولين عن هذه الحوادث.

استمر الإضراب الشامل الذي أعلنه الشعب البحريني بفئاته كافة ، وكان للسخط والاستياء يعمان الأوساط الشعبية كافة ، من جراء أساليب القمع والإرهاب الوحشية التي تمارسها السلطات ضد العمال والطلبة وبقية فئات الشعب، نتيجة ذلك ، أضرم المتظاهرين في ١٨ آذار ١٩٦٥ النار في عدد من السيارات التابعة لدائرة المواصلات ، وتمكن الشعب الثائر من قتل جندي بريطاني، كما قضوا على أحد الجنود المرتزقة، وقد استنكر خطباء المساجد في البحرين بتاريخ ١٩ آذار ١٩٦٥ الأساليب الوحشية التي أتبعتها السلطات البريطانية لقمع لتظاهرات [٣٩] .

بسبب أساليب القمع الوحشية هذه ، بعثت جبهة القوى القومية ، برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، يناشدونه فيها التدخل لوقف المجازر الوحشية والإرهاب ، الذي يتعرض له أبناء البحرين على يد السلطات الاستعمارية [٤٠] ، وقدمت جبهة القوى القومية في ٢٥ آذار ١٩٦٥ مذكرة إلى الحكومة طالبت فيها[٤١] :

١.إنشاء مجلس تأسيسي يمثل فيه الشعب بفئاته الوطنية كافة من عمال وفلاحين وطلبة وموظفين .
٢.بدء مفاوضات مع قوات الاحتلال على أساس منح الاستقلال وإلغاء القواعد العسكرية .
٣.إيجاد مناخ ديمقراطي تتوفر فيه حرية العمل النقابي والمهني والطلابي ٠
٤. محاكمة العناصر كلها التي وقفت وراء الأحداث الأخيرة وتعاونت مع الأسرة الحاكمة .
٥.إطلاق سراح المعتقلين الذين زجوا في السجون منذ سنة ١٩٥٦ .
٦.إعادة العمال المسرحين جميعهم إلى أعمالهم.

استمرت جبهة القوى القومية في إصدار البيانات والمنشورات والاتصال مع الدول العربية حول الأوضاع في البحرين ، إلا أنها لم تستطع من دعم الحركة الوطنية ، إذ أنها لم تستطع وضع برنامج سياسي موحد ، بسبب الاختلاف بين فصائل تكوينها، ومع ذلك استمرت الجبهة بمساندة هذه الحركة من خلال مساندة الطلاب وتقديم العون لهم ، وفي ٣٠ آذار ١٩٦٥ شكل شعب البحرين فرق فدائية تمكنت من القيام بعدة أعمال عنف ، مما أدى الإضرار بالمصالح البريطانية ، كما كانت تقوم الفصائل الفدائية بالكتابة على جدران القرى والمدن بالشعارات المعادية للبريطانيين وآل خليفة [٤٢] .

بسبب المطالب التي قدمتها جبهة القوى القومية، عملت الحكومة على تشكيل لجنة حكومية مهمتها إرجاع عدد من العمال إلى وظائفهم في شركة بابكو ، كانت اللجنة برئاسة خليفة بن سلمان شقيق الحاكم ، وعضوية كل من محمد بن مبارك آل خليفة وعبد الله بن خالد آل خليفة وصادق البحارنة ، وراشد الزياني ، ومحمد العلوي ، ويوسف فخرو ، ولقد أجبرت شركة بابكو على الاستجابة لمطلب عودة العمال المبعدين ، لكن بعد عمليات واسعة من الاعتقالات والسجن التي تعرّض لها الوطنيون ليس من الشرطة المحلية فقط ، بل من القوات البريطانية أيضاً، والاعتداء على المواطنين ليلاً ، لكي ينسبوا هذه الأعمال إلى المتظاهرين ، وقد حذرت جبهة القوى القومية المواطنين من هذه الأعمال [٤٣] .

ومن بين العوامل التي أدت إلى فشل الحركة ، هو مساندة حاكم السعودية فيصل بن عبد العزيز لحاكم البحرين ، من خلال قيامه بتفتيش السفن المتوجهة إلى البحرين ، فضلاً عن هذه العوامل هو طبيعة تكوين سكان المنامة ، إذ أنهم عبارة عن خليط من أقليات عنصرية مختلفة [٤٤] ، وأمام هذا الانحسار عملت الحكومة وشركة النفط بابكو على التفاوض مع العمال ، وبعد تأكدها من عودة العمال لمزاولة أعمالهم ، وعودة الحياة إلى عهدها الماضي في البلاد ، بدأت السلطة تعتقل ممثلي قادة التنظيمات السياسية والعمال والطلاب ، وزجت بهم في السجون ونفت الآخرين منهم إلى خارج البحرين ، واستخدمت أساليب القسرية كلها ضد القوى الوطنية [٤٥] .

يتضح مما تقدم اعلاه ، إن المعارضة الشيعية قد امتزجت مع حركة العمال وهم أشد طبقات المجتمع تعرضاً لوطأة السيطرة الاستعمارية في البلاد التي تلبئة بالوقوع تحت نير الاستعمار ، ذلك لأن الدول الاستعمارية إنما هي تحتل مثل تلك البلاد وتحكم السيطرة عليها ، لكي تستغل مواردها الطبيعية والبشرية أقصى استغلال ، وبسبب هذا الاستغلال ، كان للعمال البحرانيين الثقل الكبير في الانتفاضات والاضطرابات التي شهدتها البحرين لسنوات ١٩٥٤-١٩٥٦-١٩٦٥ ، بالإضافة الى تدخل حكام ال خليفة في اظهار الفتن وشق الوحدة الوطنية لدى سكان البحرين من خلال النزعة الطائفية بين مكونات الشعب ، ونرى ان الدعم الذي قدمته بريطانيا لدعم حكم اسرة ال خليفة طيلة قرن ونص من الزمن، وابعاد جميع المنافسين والمطالبين بالبحرين وبالأخص ايران، مما يبدو لنا ان بريطانيا قامت بتسليم مملكة البحرين بعد انسحابها للولايات المتحدة الامريكية لتكمل الحماية لحكم اسرة الخليفة ضد الاغلبية الشيعية .

المحور الثالث : الحراك السياسي للمعارضة الشيعية بعد استقلال البحرين

يعد يوم ١٤اب عام١٩٧١ حصلت البحرين على الاستقلال(٤٦)، وانضمت الى الجامعة العربية في ١١ايلول ١٩٧١، والى الامم المتحدة في ٢١ ايلول من العام نفسه، حيث اصبح امام الشيخ عيسى بانه ليس بالإمكان ارجاع عجلة التاريخ الى الوراء (اي ارجاع البحرين الى ايام عام ١٩٠٤ عندما كان حكام ال خليفة يتمتعون بكافة الصلاحيات وعندما كانت البحرين يحكمها العرف القبلي) اذ رأى كيف ان البريطانيين بالسابق قد عانوا من الانتفاضات المطالبة بالإصلاح السياسي لذلك اصبح على حقيقة انه يجب اجراء تغييرات في اجهزت الدولة قبل ان تظهر معارضة تطالب بذلك ، لذلك قام بتغيير (مجلس الاداري) الذي كان معمول به منذ عام ١٩٥٦ الى مجلس الدولة في كانون الثاني عام ١٩٧١، وفي ١٥ اب ١٩٧١ ، اي بعد يوم من اعلان الاستقلال حيث تغير من مجلس الدولة الى مجلس الوزراء، وكذلك تغير اسم امارة البحرين الى دولة البحرين بموجب مرسوم اميري لعام ١٩٧١، لذلك بدأت المفاوضات الامريكية – الخليفية التي اتسمت بالسرية التي انتهت بتوقيع معاهدة ٢٣ كانون الاول عام ١٩٧١التي حصلت بموجبها الحكومة الامريكية على قاعدة الجفير العسكرية وتسهيلات لقوات البحرية (المارينز) في المياه الاقليمية لدولة البحرين ، بأمر من القوى العظمى التي تحمي النظام الحاكم في البحرين بإعطاء هامش من الحريات والحقوق للشيعة ذات الاغلبية السكانية في البلاد في الوقت الذي تحافظ فيه على النظام ، اذ ان الولايات المتحدة في سياستها تجاه البحرين تأخذ عصا وسط بين نظام ال خليفة ومطالب المعارضة لا مرين اثنين(٤٧):

الامر الاول : ان استمرار دعم الملك في البقاء على وضعة القائم بالسماح له في استخدام اساليبه القمعية تجاه الشعب سيؤدي الى قيام المعارضة بحركات احتجاجية تجاه السلطة الامر الذي يعني فقدان النظام الاستقرار وتدهور الحياة العامة ما ينعكس بالسلب على وظيفة البحرين في الاستراتيجية الأمريكية، كمقر للأسطول الخامس ونقطة دفاع متقدمة بوجه ايران ، **الامر الثاني** : إفساح المجال أمام الحراك الشعبي لتحقيق الإصلاحات التي يطالب بها، ما يعني إقامة حكومة الأكثرية الشيعية ترفض الوجود الامريكي في المنطقة وهنا ستفقد أمريكا الكثير من المكتسبات التي تتمتع بها، وسيجد حلفاؤها في الخليج أنفسهم أمام تهديد ايراني مباشر، قد يتطور الأمر ليكون أول طعنة في جسم مجلس التعاون الخليجي المتعثر(٤٨).

قام الشيخ عيسى بن سلمان بأصدر قرار فاجئ به العالم وهو انشاء مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور للبلاد وكان ذلك في يوم ١٦ كانون الاول ١٩٧٢، وان السبب الذي جعل من انتخاب المجلس التأسيسي بمثابة انتصار وعيد

وطني للمعارضة البحرينية ، وذلك لان العهد الذي سبق الاستقلال هو عهد النضال الوطني من اجل انشاء مجلس تشريعي ودستور في البلاد ، والحد من رجعية ال خليفة لذلك كان العهد الذي تلا الاستقلال هو عهد انتصار للمعارضة الوطنية ، وذلك لان البلاد اصبحت تملك مجلس تأسيسي يضع دستور وبالتالي اصبحت البحرين دولة ديمقراطية، اذ كانت وعود الاصلاح مجرد حبرا على ورق بذلك يمكن القول بان هذا الانتصار والانفراج الديمقراطي كان مؤقتا فقط ذلك لان الشيخ سرعان ما سيقوم بإصدار قرار حل المجلس الوطني وتعطيل الدستور في عام ١٩٧٥ [٤٩].

وجد الامير عيسى بن سلمان ال خليفة الفرصة من اجل اصدار قرار الحل الذي اصدره في يوم ٢٦ اب ١٩٧٥ بموجب قرار اميري رقم ٤ من العام نفسة بحل المجلس الوطني لكن الامير لم يلتزم بذلك، اذ بعد حله لمجلس لم يقم بأجراء انتخابات برلمانية جديدة[٥٠].

قامت الحكومة بعد حل المجلس الوطني بعمليات اعتقال واسعة في صفوف اعضاء المجلس ، والمعارضة الوطنية ، اذ في ٢٦ اب ١٩٧٥ اعلنت وزارة الداخلية البحرينية عن اعتقال ٣٠ عضوا من اعضا المجلس المنحل بحجة انهم يهددون الامن البحريني وكان من بين هؤلاء الذين اعتقلتهم الحكومة علي ربيعة ، ومحسن مرهون وغيرهم وكانوا من الذين يمثلون التيار اليساري في المجلس لأن ال خليفة لم يكونوا مطمئنين من التيار اليساري في المجلس منذ انتخابات عام ١٩٧٢ فعلى سبيل المثال كان هناك شخص يساري عبد الهادي خلف الذي استطاع الحصول على اصوات ساحقة في انتخابات المجلس ، وكان اكثر شخص حصل على اصوات في الانتخابات الا ان ال خليفة لم يطمئنوا من هذ اليساري لذلك قاموا في ابعاده من المجلس بحجة ان عمره ٢٩ عاما وليس ٣٠ عاما لذلك لم يصل السن القانوني ليحصل على عضوية في البرلمان[٥١].

وكان الذين تم اعتقالهم فقط خلال بضعة ايام من تعطيل الدستور وحل المجلس ما يقارب ثلاثين وطنيا من ابناء الشعب البحريني الذين ينتمون الى جبهة التحرير الوطني البحرانية واللجنة الوطنية لاتحاد العمال هذا حسب ما اعلنه وزير الداخلية في تلك المدة ثم قام ال خليفة بأجراء تعديل في قانون امن الدولة لسنة ١٩٧٤ في عام ١٩٧٥ وقانون العقوبات في عام ١٩٧٦ فضلا عن المراسيم والقوانين التعسفية الاخرى التي سمحت لإل خليفة باحتجاز اي شخص لمدة غير محدودة وكانت تلك التدابير الامنية تهدف الى تصفية المعارضة الوطنية[٥٢].

ظهور الحركات والتنظيمات المعارضة الوطنية البحرينية

اولا – التنظيمات الاسلامية المعارضة : يعد ظهور في البداية بصورة بسيطة وذات تأثير قليل في ذلك الوقت لكن شكل نواة الحركة الرسالية القوية في المجتمع البحريني الت وحزب الدعوة الإسلامية المؤسس في أجواء النجف

الأشرف، فقد تأثرت الساحة الإسلامية الشيعية في البحرين بهذين التيارين الرئيسين، وبدأت طلائع عملهما تنشط في الساحة البحرينية. وابرز من ترك البصمة الدينية في تلك الساحة هو السيد هادي المدرسي أحد أبرز مؤسسي الحركة المرجعية الذي اخذ يتردد على البحرين في بداية السبعينيات لإلقاء المحاضرات، وينشر كتبه في أوساط المثقفين والطلبة والجمهور المتعطش لثقافة إسلامية جديدة، وفي ذات الوقت كان أحد طلبة البحرين الذين سافروا للدراسة الدينية في العراق، وهو السيد محمد العلوي قد تأثر بأجواء كربلاء الدينية النشطة، بعد التقائه هذا في المجال التثقيفي للمجتمع اما في المجال السياسي فقد كانت الحركة الاسلامية بخطها الرسالي ان اخذت موقفا حازما ضد طغيان وقمع السلطة الحاكمة للمعارضة البحرانية فظهر من هذا الخط حركات وجمعيات اسلامية قسمنها الى قسمين لتسهيل الدراسة وهي الجمعيات التي ظهرت في نهاية الستينات وخلال فترة السبعينات اهمها :

١- **حزب الدعوة الاسلامية(فرع البحرين)** :تم تأسيس هذا الحزب في العراق عام ١٩٥٨ وافتتح فرع له في البحرين عام ١٩٦٨ على يد مجموعة من الطلاب الجامعيين الذين درسوا في الجامعات العراقية ، وطلاب الحوزة العلمية في النجف الاشرف. وقد نشط الحزب في مطلع السبعينات الذي استغل الاجواء المنفتحة بعد الاستقلال عام ١٩٧١ وشارك عددا من الاعضاء الحزب في النشاط الثقافي والاجتماعي المنطلق من جمعية التوعية الاسلامية وكانت للحزب مجلة وهي مجلة المواقف التي تميزت بتنوع مواضيعها وعمق تحليلاتها وتعد اول مجلة تصدر في البحرين وشارك اعضاء الحزب في الانتخابات البرلمانية التي جرت بالبحرين(٥٣).

٢- **جمعية التوعية الاسلامية** : تأسست في البحرين عام ١٩٦٨ حيث ساهم في تأسيسها عدد من علماء الدين والشباب المثقفين من الشيعة وترأس الشيخ عيسى احمد قاسم احد نواب الكتلة الدينية في المجلس الوطني وقد حصلت الجمعية على ترخيص رسمي من وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٧٢. وساهم في تأسيسها عدد من الشباب وعلماء الدين والمثقفين من الشيعة وترأس الجمعية الشيخ عيسى قاسم أحد نواب "الكتلة الدينية" في المجلس الوطني وانضم الى عضويتها عدد من أبناء الطائفة الشيعية ومنهم القضاة والتجار والشخصيات الاجتماعية وخريجي الجامعات من مهندسين واطباء. واتخذت في بداية نشاطها من مسجد طي الذي يقع في شرق الدراز وارتبطت الجمعية منذ تأسيسها وقبل قيام الثورة الاسلامية في ايران بالجهات الرسمية في البحرين واستمرت الجمعية في نشاطها حتى اغلاقها عام ١٩٨٤(٥٤).

٣- **جمعية الارشاد الاسلامي** : تأسست في عام ١٩٦٩ واعلنت عن نفسها في احدى المناسبات الدينية في ذكرى استشهاد امير المؤمنين الامام علي بن ابي طالب (علية السلام) في مأ تم العريض في المنامة معلنة عن بدء مرحلة جديدة من العمل الاسلامي وتركز نشاطها على الفئات الشبابية من الشيعة وتمكنت من تشكيل اول نواة للحركة الدينية الشيعية المنظمة في البحرين. قامت باستغلال فرصة المناسبات الدينية لممارسة نشاطها الدعوي والتنظيمي كما عقدت الجمعية المجالس الدينية وتولت اقامة المهرجانات الدينية

وطلبت الترخيص الرسمي من السلطات البحرينية بمزاولة نشاطها بصورة علنية لكن حكومة ال خليفة لن يوافقوا على ذلك مما ادى الى توقف نشاطها[٥٥].

٤- الصندوق الحسيني الاجتماعي: يعد الصندوق الحسيني امتدادا لجمعية الارشاد الاسلامي وساهم علماء الدين والمثقفون الشيعة من خرجي الجامعات طلبة العلوم الاسلامية تأسيسه في المنامة عام ١٩٧٢ باسم الصندوق الحسيني ويعد جعفر العلوي من ابرز مؤسسية وقياداته وفشلت المحاولات في الحصول على ترخيص رسمي من الحكومة مما اضطرهم الى ممارسة نشاطهم عن طريق مؤسسة مجازة رسميا باسم المكتبة العامة للثقافة الاسلامية وقام اعضاء الصندوق في نشر وتوزيع كتب أية الله السيد محمد هادي المدرسي[٥٦].

اهم الحركات التي ظهرت في البحرين

١.حركة الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين : في يوم ٢ ايلول عام ١٩٧٩ اعلن حجة الاسلام أية الله السيد هادي المدرسي عن انشاء الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وكان تأسيس تلك الجبهة يرجع تاريخها الى عام ١٩٧٦ حسب ما قاله فيصل مرهون احد قيادي الجبهة، اذ أنشئت في ذلك العام لكن لم يتم الكشف عن تاريخها لا سباب امنية. ومن اهم مطالب الجبهة هو اسقاط السلطة واقامة جمهورية اسلامية في البحرين ، وتأكد الجبهة في منهاجها على انها تتخذ من الله هدفا اعلى ، ومن الاسلام اداة نضالية فهي تسعى لا قامة حكم الله واحقاق الحق وابطال الباطل وان الجماهير هي عمق ثورتنا ورافد نضالنا ، ونرفض بشكل مطلق مبدا النخبة ويرفض الصبغة ال الطبقية والمذهبية في الانتماء للتنظيم[٥٧] .

واما **حركة الوحدة الاسلامية** : فقد تأسست في شباط عام ١٩٨٠ على يد الشيخ عبد العظيم المهتدي البحريني وانضم بعض اعضائها للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين بعد ان قامت سلطات باكتشاف الحركة واعتقال اعضائها، **حركة الشهداء الاسلامية** : اسست في عام ١٩٨٠ على يد الشيخ جمال الدين عصفور الا انها تفككت بعد اعتقاله وعدد من اعضائها وبالتالي تمت تصفيتها عام ١٩٨٣ واستشهد الشيخ جمال العصفور على اثر التعذيب مع عدد من زملائه، ووضعت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين لها جملة من الاهداف الاتية[٥٨]:

١.اسقاط سلطة ال خليفة.

٢.اقامة نظام اسلامي.

٣.تحقيق الاستقلال للبلاد.

٤. بناء الانسان الرسالي من منطلق الوعي الاسلامي فكرا والمجسد في تعاليمه سلوكا والمستعد للتضحية بنفسة دفاعا عنه.

٥. بناء الامة المؤمنة والتي تأتي بعد بناء الفرد الرسالي وتتم عبر تكوين طليعة مؤمنة قادرة على قيادة عملية التغير السياسي والاجتماعي في الامة ودافعت الجبهة عن نفسها في التهم التي وجهها ال خليفة في انها تنظيم طائفي وينفي عيسى مرهون احد قيادة التنظيم ان الجبهة تنظيم طائفي من خلال تأكيد على انها اطار نضالي رحب يضم بين جناحية كل مسلم مخلص في هذا الوطن بغض النظر عن انتمائه الطائفي وكونه سنيا او شيعيا وان السنة والشيعة اخوة متساوون في الواجبات والحقوق[٥٩].

ثانيا – مظاهرات عام ١٩٧٩-١٩٨٠ :

في عام ١٩٧٩ نجحت الثورة الاسلامية الايرانية في الاطاحة بحكم الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) وتعد الثورة الايرانية هي اول ثورة اسلامية نجحت من الإطاحة بحكم كان مواليا الى العالم الغربي الامر الذي حفز المسلمين في العالم الاسلامي على القيام بثورة ضد اي نظام رجعي موالي للغرب ، و حفزت الثورة الايرانية بصورة خاصة الشيعة الذين كانوا مضطهدين تحكمهم انظمة رجعية موالية للغرب كالعراق والبحرين وغيرها. فتلك الثورة اثرت في الحركة الاسلامية الشيعية في البحرين وأحدثت بها تطورا جديدا استطاعت ان تحولها الى تيار شعبي ثوري داعي لتغيير الاوضاع الراهنة في المنطقة، وفي يوم ٧ اب من عام ١٩٧٩ خرجت جموع من الجماهير في مسيرات طويلة استجابة الى نداء قائد الثورة الاسلامية في ايران في جعل اخر جمعة من الشهر الكريم يوما عالميا للقدس مدافعا بذلك عن القضية الفلسطينية وضد الصهيونية وكيانها المقيت وكان رد السلطة الحاكمة هو القيام بعمليات قمع واعتقالات. وفي ٢٣ اب طافت في البحرين سلسلة تظاهرات استنكارا على اعتقال عددا من علماء الدين على راسهم الشيخ محمد علي العكري الذين اعتقلوه خلال المسيرات التي خرجت في شهر رمضان المؤيد للثورة حيث اعلن المتظاهرون بان لا يوجد عيد في البحرين والعلماء الدين في السجون وكان الشعار الذي رفع بالمظاهرات هو (لا شرقية لا غربية – اسلامية اسلامية – كفاحنا حسيني قائدنا خميني) مما دعى الشرطة الى استخدام الاساليب المعادية والقمعية في تفريق المظاهرة ثم قامت في ايلول عام ١٩٧٩ باعتقال رئيس تحرير مجلة المواقف السيد مصطفى القصاب بسبب ذكر مجلته عمليه اعتقال العلماء وطريقة اعتقال اية الله السيد المدرسي[٦٠].

وقد ادت افشال محاولة انقلاب السيد اية الله محمد هادي المدرسي شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي تحولات كبيرة في مختلف النواحي، ومن تلك التحولات هو ان ذلك العقد بدأ بمستوى رفيع "نسبيا" في الفكر والحوارات وانتهى إلى مستوى متواضع من الشعارات التي لم تكن غنية بالمحتويات الفكرية أو السياسية، مثل تلك التي كان يسعى إليها الناشطون الذين ضحوا بالكثير من أجل ان تتحسن أوضاع مجتمعاتهم نحو الأفضل. ففي نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات كانت الحركة الإسلامية الشيعية تهتم بكوادرها من الناحية الفكرية، بعد القاء القبض على منفذي الانقلاب قامت الحكومة بعمليات اعتقالات عشوائية على شيعة في البحرين دون دليل على الجرم او المخالفة التي تعطي لرجال الامن الحق في

الاعتقال كما في دول العالم اذ قامت القوات الامن بعمليات اعتقال تلك مخوله بقانون امن الدولة الصادر عام ١٩٧٤ الذي تحدثت عنه في الفصل السابق الذي يعطي الحق في اعتقال أي شخص مشكوك فيه دون اجراء تحقيق او على الاقل محاكمة له اذ يرمى المشكوك به بالسجن لمدة ثلاث سنوات دون محكمة وتحقيق وتجدد تلك السنوات الثلاث في حالة انتهائها تلقائيا في حالة استمرار الشك[٦١] .

كانت محاكمة المتهمين ٧٣ وردود الفعل الشعبي بعد علميات الاعتقالات الكمية التي ارتكبتها استخبارات الامن العام قام بعمليات تصفية وفرز للمعتقلين عن طريق التحقيق بالتعذيب والشتم والضرب وحتى تم عزل ٧٣متهم من اصل ٣١٦٢ معتقل بقضية محاولة قلب السلطة الحاكمة، ان عمليات الاعتقال والتعذيب تلك لا تتفق مع بنود دستور عام ١٩٧٣ بان لا يعرض الانسان لأي انواع من التعذيب المعنوي او المادي ، او للإغراء ، او المعاملة الحاطة للكرامة ، ويبطل كل قول او الاعتراف يصدر تحت وطأة التعذيب او الاغراء او غير ذلك او التهديد باي منها، تعد المعارضة الشيعية خلال سنوات القمع ١٩٨٢-١٩٩٠ بعد اصدار قرار الحكم المؤبد بحق ٧٣ متهم بسجن لسنوات مختلفة لا يعني بان هؤلاء قضيتهم انتهت ، اذ عانوا طيلة سنوات الحبس انواع من التعذيب الهدف منه التشفي اولا ، والقضاء عليهم ثانيا لان الحكومة لم تتمكن من اعدامهم لذلك انتهجت التعذيب من اجل تصفية زعماء المعارضة المحبوسين[٦٢].

ادت نتائج حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ والانفتاح على المعارضة الشيعية : كانت المعارضة الوطنية قد تعرضت لا نواع من القمع والخنق والاعتقال والتهميش بحيث غدت الساحة البحرانية خالية من أي تنظيم اسلامي معارض للسلطة الحاكمة حتى ظهور المجموعة اللندنية المعروفة بحركة احرار البحرين الاسلامية كما تطرقت اليها سلفا بالتفصيل فمع ظهور تلك الحركة كانت المعارضة البحرانية على وشك الانفجار ، اذ ان سياسة الاعتقال والتعذيب بحق السجناء السياسيين فضلا عن انخفاض اسعار النفط والخسائر المالية الطائلة التي عانت منها البحرين ودول الخليج بسبب الحرب العراقية – الايرانية ، اذ قامت تلك الدول بأمداد النظام العراقي انذاك بتلك الاموال من اجل اجهاض الثورة الايرانية مما انعكس سلبا على اقتصاد تلك الدول، وان الديمقراطية القادمة هي عبارة عن لعبة جديدة تخدم المصالح الاستراتيجية الامريكية في منطقة الخليج وهي نفس اللعبه التي قامت بها عندما اعلن الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة عن عزمه اجراء انتخابات لمجلس وطني يضع الدستور في عام ١٩٧٢ فبالرغم من تشابه اللعبة الا انه وضعت في قالب جديد[٦٣].

لذلك جاءت تلك المتغيرات في التسعينات لتساعد المعارضة البحرانية في التحرك من اجل الحصول على مطالبها بسبب شعارات الديمقراطية التي جاءت اثناء تحرير الكويت من خلال تصريحات الرئيس الأميركي جورج بوش الأب

بأن:" الولايات المتحدة تريد أن ترى ديمقراطيات في المنطقة وأن حكم الفرد الواحد قد ولّى" ، اذ سعى بوش الأب الى معالجة تداعيات الأزمة ، وتقليل خسائرها قدر الإمكان عبر تهيئة السبل ألاستقرار في الشرق الأوسط عموماً وفي منطقة الخليج خصوصاً، على الرغم من ان الديمقراطية تلك التي أصبح على كل الدول المنطقة التي ترغب في الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة العالمية أن توقع على شروط تحسين حالة حقوق الانسان والاتجاه صوب الليبرالية والديمقراطية لذلك فان تحرك المعارضة الوطنية في البحرين كان متوقعا بقيام المعارضة بالضغط على النظام الحاكم من اجل الاصلاح السياسي عام ١٩٩١ نتيجة التغييرات التي ضربت المنطقة كما ذكرت سلفا في فترة بداية التسعينات وكانت مطالب المعارضة الوطنية في ذلك الوقت هو[٦٤]:

١. السماح لمنظمات حقوق الانسان والعفو الدولية في الدخول الى البحرين لمعرفة حال السجناء السياسيين السيئة ولمراقبة العملية السياسية والتجاوزات للنظام الحاكم على الديمقراطية وحقوق الانسان.
٢. اطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بالعودة للمنفيين الى البلاد وذلك لان الوضع الراهن في البحرين لا يتفق مع التغييرات التي حصلت في المنطقة مثل التغيير التي انتابت المنطقة بعد عملية تحرير الكويت.
٣. ودعت الحركات الحاشدة في البحرين بشكل متكرر العودة الى التمثيل الشعبي وبرلمان قوي حقيقي – والذي كانت تتمتع به البلاد ولو لفترة قصيرة، في عام ١٩٧٣[٦٥].

الا ان هذا الانفراج كان مؤقتا ، اذ سرعان ما بدأ ال خليفة بالرجوع الى الرجعية بعد انتهاء عملية عاصفة الصحراء ان السبب في تراجع النظام الحاكم عن الانفتاح الديمقراطي هو يرجع الى سياسة الولايات المتحدة الامريكية التي طالبت دول الخليج العربي بإعطاء الاصلاحات الديمقراطية خلال عملية تحرير الكويت فعند التوقف عام ١٩٩١ في دراستنا للمعارضة الوطنية البحرانية نرى ان خارطة القوى المعارضة في البحرين تقوم بعمل منظم من اجل القيام بالإصلاح السياسي في البلاد بعد سنوات من القمع خلال فترة الثمانينات اذ بعد ظهور القوى الجديدة المطالبة بالإصلاح في عام ١٩٩٠-١٩٩١ قامت بعد هذه الفترة المذكورة بالعمل الوطني المنظم من خلال تقديم عرائض الاصلاح مثل عريضة الاصلاح عام ١٩٩٢ وعريضة عام ١٩٩٣ وانتفاضة عام ١٩٩٤ واستمرت المعارضة بالتحرك ضد القمع الخليفي حتى يومنا هذا وتمثلت مطالب الحركة الدستورية بما يأتي[٦٦]:

١. تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية عبر اجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس تشريعي جديد ورفض المجالس المعينة.
٢. اطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين بالعودة الى وطنهم.
٣. اعطاء المراة حقوقها السياسية والمدنية.
٤. المساواة بين ابناء البحرين.
٥. اجراء اصلاحات في المجال الاقتصادي من اجل تقليل التفاوت المتزايد بين فئات المجتمع البحريني.

وقد ادت المواقف المتشددة للسلطة الى توحيد القوى السياسية الرئيسة في حينه (الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، والجبهة الشعبية لتحرير البحرين، وجبهة التحرير الوطني البحرينية) ودعت السلطة الى الاستجابة لمطالب الحركة الدستورية التي تمثل الاجماع الشعبي بدلا من الالتفاف عليها واكدت ان مطالب المواطنين والاسلاميين واضحة وهي

١. الغاء الاوامر الأميرية بتعليق الدستور وحل المجلس الوطني المنتخب واجراء انتخابات تشريعية عامة.

٢. الغاء قانون امن الدولة وتعليق العمل بمواد القوانين المخالفة للدستور.

٣. اطلاق سراح جميع السجناء وعودة المنفيين.

وفي اب ١٩٩٥ رفعت قوى المعارضة المتمثلة، بالحركة الاسلامية لتحرير البحرين، طلباً شمل افكارا حول فتح الحوار الوطني واعادة الدستور والمجلس الوطني ومنح الحريات العامة، ومشاركة المرأة في القرار السياسي والاستفادة من طاقاتها، واعقبه طلب آخر في تشرين الاول ١٩٩٥ من ٣٠٠ امرأة الى الأمير يتضمن المطالبة بإيجاد حلول للاضطرابات السياسية التي تشهدها البحرين وتوفير حقوق المرأة السياسية[٦٧].

في السادس من اذار ١٩٩٩ توفى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بعد حكم استمر ٣٨ عاما وتم تعيين ولي العهد والقائد العام للقوات المسلحة الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة أميرا على البلاد على وفق الدستور وانتقلت السلطة بسلاسة وهدوء وكان من المتوقع الا تشهد السياسة البحرينية الجديدة اية تغييرات جذرية على الصعيدين الخارجي والداخلي، وان يستخدم الأمير الجديد الشدة في قمع اعمال العنف بحكم نشأته العسكرية الا انه اكد في اول خطاب له بتاريخ ١٣ اذار ١٩٩٩ وفي احاديثه وتصريحاته المتعددة في مناسبات مختلفة ثوابته واولوياته المتمثلة في التشديد والحرص على الوحدة الوطنية القائمة على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والعمل في سبيل التنمية الاقتصادية والتنويع في موارد الدولة ومصادر الدخل، وتطوير المؤسسات التشريعية والتنفيذية، والالتزام بنهج الشورى في الحكم. وتأكيد على استرداد دور البحرين في الاطار الخليجي والعربي والدولي والدعوة الى التكامل الخليجي والتضامن العربي والتعاون الدولي والايمان بالسلام، وحل المشاكل والنزاعات بالحوار والتشاور وحسن الجوار[٦٨].

واعلن في الثالث من حزيران ٢٠٠١ عن ان لجنة تفعيل الميثاق حددت اختصاصات ديوان الرقابة الادارية المزمع انشاؤه في البلاد والمبادئ العامة لقانون المطبوعات والنشر الجديد، ويعمل الاول على مواجهة قضايا الفساد الاداري ووضع الانظمة الكفيلة لتلافي حدوثها، وتجاوز الخروقات في القوانين والانظمة، اما الثاني فيهدف الى متابعة قضايا النشر والاعلان والصحافة، وحرية الصحافة وحرية التعبير ضمن مبادئ الدستور، وميثاق العمل الوطني والعادات والتقاليد واكد أمير البحرين الشيخ حمد خلال استقباله وفدا من جمعية الصحفيين البحريين انه لا يعارض قيام الاحزاب السياسية اذا رأت السلطة التشريعية ذلك من خلال اجراء تعديلات دستورية [٦٩].

وبالفعل جرت الانتخابات البلدية في البحرين في الموعد المحدد لها بتاريخ ٩ ايار ٢٠٠٢، وبذلك تكون المجالس البلدية في محافظات البحرين اكتملت، وكانت الدورة الاولى من الانتخابات البلدية التي جرت للمرة الأولى منذ عام ١٩٥٧ في اطار الاصلاحات السياسية قد اسفرت عن فوز ثلاثين مرشحاً من أصل ٣٢٠ مرشحاً، لم تفز من بينهم أي مرشحة من النساء ولا من التيار اللبرالي، فيما اسفرت النتائج الانتخابية للدورة الثانية عن فوز عشرين مرشحاً، وحقق الاسلاميون السنة والشيعة والمستقلون فوزاً في معظم الدوائر الانتخابية الخمسين في محافظات البحرين الخمس، إذ نال التيار الاسلامي الشيعي ٢٣ مقعداً، في حين فاز التيار الاسلامي السني ببقية المقاعد الـ ٢٧، واعرب العديد من المحللين والدبلوماسيين عن عدم استغرابهم من النتائج بسبب دقة التنظيم الذي يتمتع به الاسلاميون، كما توقع الكثير منهم ان تتكرر هذه النتائج في الانتخابات البرلمانية القادمة[٧٠].

موقف شيعة البحرين من الربيع العربي

لقد جاء ربيع الثورات العربية بانتصار ثورتي مصر وتونس ليعطي أملاً للحراك الشعبي في البحرين في ظل ضعف السلطة واصرارها على التهميش والتمييز العنصري من حكام ال خليفة ، وبدأت الثورة في البحرين يوم ١٤ شباط ٢٠١١ بعد ثلاث أيام من تنحي الرئيس المصري– بدأ الشباب بتنظيم مظاهرات في قرى شيعية فقيرة تطالب بالإصلاح وتحسين الخدمات استجابة لدعوة اطلقها هؤلاء الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنيت، وفي المقابل أحجبتها الاجراءات القمعية للسلطة الحاكمة التي أدت الى سقوط قتلى واعتقال أعداد من المواطنين[٧١]، أما عن سبب تأثر البحرين بالمد الثوري أكثر من غيرها يعود للأسباب التالية[٧٢]:

١. وجود اشكاليات وقضايا دستورية وقانونية ومعيشية عالقة، تتمثل في ملف الخلاف حول شرعية دستور ٢٠٠٢، وملف قانون الانتخابات الذي تراه المعارضة منحازاً ضد تمثيل أكثر عدلاً للناخبين الشيعة. وكذلك ملف التجنيس السياسي، وملف سلطات المجلس التشريعي المنتخب وعلاقته بمجلس الشورى المعين.

٢. وجود جمعيات سياسية نشيطة وعلنية، وتمتلك اعضاء في البرلمان ووجود نقابات تاريخية منظمة ومرتبط بعضها بالجمعيات السياسية.

٣. وجود شارع معبأ سياسياً منذ خمسينيات القرن الماضي، قابل للحراك السياسي الجماهيري الواسع والملتزم.

تعد عملية الإصلاح السياسي حجر الزاوية في عملية إصلاح الدولة وجوهر هذا الإصلاح يستند على تأسيس عقد اجتماعي ما بين الدولة ومواطنيها يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم من خلال[٧٣]:

١. احترام حقوق الانسان.

٢. إقرار التعددية السياسية والفكرية.

٣. تمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها بواسطة قنوات مؤسسية شرعية.

٤. توفير ضمانات تمثل القوى والتكوينات الاجتماعية في هياكل الدولة ومؤسساتها بصورة متوازنة وعادلة.

٥. إفساح المجال أمام نمو تنظيمات المجتمع المدني والسعي في تطويرها وتحقيق استقلالها عن الدولة.

ان عملية الانفتاح السياسي المحدود الذي شهدته البحرين، تشير الى ان الملك يريد ان يؤسس شرعيته على أساس الاصلاحات السياسية التي يقدمها، لكن الواقع غير ذلك فلم ينتقل المجتمع الى ديمقراطية ليبرالية وانما تحول الى مجتمع أقل تسلطية مع احتفاظ الملك بحقه في التدخل والاعتراض على هذه الاصلاحات عند الحاجة(٧٤).

ان ما تشهده البحرين اليوم من انتهاكات لحقوق الانسان وعلى جميع المستويات يجعل من عملية الإصلاح مستحيلة بعض الشيء بسبب استعمال السلطة للقوة في قمع المتظاهرين وهذا ما أدى الى الخروج من سياسة الاحتواء الى سياسة القمع. لقد مارس النظام انتهاكاته من خلال ما يأتي(٧٥):

١. اعتقال الاطفال دون سن الثامنة عشر بتهم لا تمت للعقل والمنطق بصلة وهي قلب نظام الحكم.

٢. اعتقال النساء والرجال على حدٍ سواء فقد بلغ عدد النساء المعتقلات ما بين (٥٠٠- ١٠٠٠) امرأة، وهذا ما فاق حتى السجون الفلسطينية .

٣. اعتقال علماء الدين وبعض القيادات الدينية المعروفة فان ما يقارب (٤٠ عالم دين معتقل في السجون وابرزهم (آية الله عبد الجليل المقداد).

٤.وصلت انتهاكات السلطة الى دور العبادة فقام النظام بتهديم المراقد والمزارات حيث يوجد في البحرين (١٣) مزاراً خرب معظمها، ان التوجه الشعبي اليوم في المنطقة العربية يدعو الى المزيد من الاصلاحات والابتعاد عن قيام دويلات صغيرة عرقية او طائفية تحاول الهيمنة العالمية فرضها(٧٦).

لقد حاولت البحرين منع انتقال رياح التغيير الى اراضيها وادعت ان لديها حصانة ضد حركة الاصلاح الديمقراطي، لكن الواقع عكس ذلك تماماً، حيث تبين ان هذه الدول لا تعيش في فراغ ولا تستطيع الابتعاد كثيراً عما يحدث في محيطها العربي(٧٧).

ان التطور الديمقراطي عملية تراكمية لا تأتي الا بالممارسة ولا تكون هناك ديمقراطية ما لم يكن هناك إقدام على ممارسة العملية السياسية بتحييد كامل لمؤسسات الدولة وإمكاناتها، اي بعيدة عن التحيز لفئة دون اخرى، أو جنس دون آخر، او عقيدة دون أخرى(٧٨).

اذا كان النظام السياسي في البحرين جاداً بإجراء اصلاحات سياسية وفي حال جدية هذه الإجراءات وصدقها، قد تلقى تجاوباً من قبل بعض القوى والاطراف الوطنية، وتؤدي الى حل الأزمة والعودة للحياة السياسية التي ينشدها الشعب وقوى المعارضة الوطنية وذلك باتباع الاجراءات الآتية:

١.إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم مادياً ومعنوياً.

٢. حل الدستور والدعوة الى انتخابات جديدة- بتعديل بعض المواد الدستوريه والغاء أخرى.

٣. حل البرلمان وإعادة النظر في نظام التصويت بحيث يكون لكل مواطن صوت واحد .

٤.تأليف لجنة لحصر الأضرار وتعويض ضحايا النظام.

٥.حل الحكومة وتأليف حكومة جديدة، ريثما يعقد المجلس الوطني لانتخاب رئيس وزراء جديد.

٦. محاسبة ومحاكمة جميع من ارتكبوا انتهاكات حقوق الانسان ومعاقبتهم بصورة تتلاءم وحجم الجرم الذي ارتكبوه.

وبعد ان عجزت السلطة في البحرين من تطبيق او تنفيذ الاصلاحات السياسية من اجل تفادي الازمة القائمة في البلد – على الرغم من وجود العوامل المساعدة السياسية والاقتصادية والاقليمية الدافعة نحو الإصلاح[٧٩]. ما عزز هذا الفشل قيام الحكومة البحرينية باستعمال القوة في التعامل مع المتظاهرين، حيث طالبت الجمعية البحرينية لحقوق الانسان السلطات الامنية التوقف عن استعمال القوة المفرطة والغازات الخانقة والرصاص المطاطي والانشطاري المحرم دولياً، لقد بين النظام السياسي البحريني عجزه وفقدانه للشرعية شيئاً فشيئاً وذلك من خلال اتباعه سياسة تمثلت بالآتي[٨٠]:

١. قام النظام الحاكم ببناء الجيش والامن والشرطة من غير البحرينيين –المجنسين- حيث يوجد عدد قليل من ابناء البحرين في هذه المؤسسة.

٢. استعانة النظام بقوى خارجية من اجل معالجة الاوضاع الداخلية للمملكة وذلك بتدخل قوات درع الجزيرة.

٣. استعمال النظام للقوة وبالأساليب التي تتعارض مع حقوق الانسان.

ويتضح لنا مما تقدم اعلاه قد رحبت المعارضة الشيعية باستقلال البحرين وانشاء مجلس التأسيس ومشاركة سياسيين الشيعة في ادارة الشؤون السياسية والاقتصادية للملكة ، لكن هذه الاجراءات لم تعجب حكام ال خليفة المستبدين في الحكم الاستبدادي والقبلي ، مما جعلهم يقومون بحل المجلس واعتقال اعضائه ، وقد شهدت البحرين مظاهرات واحتجاجات ضد الحكم ال خليفة ومؤيدة للثورة الايرانية بقيادة الامام الخيمي وثورته الشيعية ، التي واجهتها الحكومة البحرينية باعتقالات واسعة بحجة انقلاب شيعي موالي لإيران ، وقدت شهدت مدة الثمانيات من القرن الماضي مدة اعتقالات وكبت للحركات ، وحتى اندلاع الحرب الخليج الثانية والانفراج عن المعارضة الشيعية بسبب الوعود الامريكية والافكار الديمقراطية جاءوا بها ضد الغزو العراقي للكويت، بل نرى كيف استخدمت الحكومة البحرينية اساليب الاجرام والاعتدة الحية وكذلك الاسلحة الدخانية الممنوعة الاستخدام ضد ابناء شعبها ولم يكتفوا ذلك بل جاءوا بدرع الجزيرة من اجل اخماد الثورة الشيعية.

(الخاتمة)

١. أن سيطرة بريطانيا على البحرين لفتره زمنيه ليست بقصيرة اعتبرت بموجبها البحرين تابعة لها وتدخلت في الشؤون الداخلية للمملكة الى حين حصولها على الاستقلال عام ١٩٧١ ،حيث تم وضع دستور للبلاد يوضح عمل السلطات التي تدير الدولة ومعرفة ما لها وما عليها من حقوق وواجبات.

٢. حكم آل خليفه البحرين منذ عام ١٧٨٣ الى يومنا هذا، ومايزال حكام هذه الاسرة هم الذين يحكمون البلاد والعباد، فمنذ استيلائهم على البحرين لم يتركوا مجالاً لابناء الشعب أن يشاركوا في الحكم وهذا هو أحد الاسباب الرئيسة لما تشهده البحرين احداث تخضع البحرين بوصفها إمارة وراثية لسلطة آل خليفة حيث يعد الشيخ هو صاحب السلطة المطلقة، يقوم بتعيين ولي العهد والوزراء وبذلك ارتبطت الأسرة بالقوى القبلية والأسر التجارية الكبيرة بأواصر متينة حيث يقوم هؤلاء بدعم آل خليفة مقابل ضمان نفوذهم الاجتماعي والتجاري في البلاد..

٣.بدأت الحياة الدستورية والبرلمانية في البحرين منذ عام ١٩٧٢م والمتمثله بوضع أول دستور للبلاد بعد أن حصلت على استقلالها، وفي عام ١٩٧٣ تم تأسيس المجلس الوطني، لكن هده التجربة لم تستمر طويلا ففي عام ١٩٧٥ تم حل المجلس وإعلان حالة الطوارئ في البلاد وتوقف العمل بدستور ١٩٧٣م ثم أعيد العمل به مرة ثانية وفي عام ٢٠٠٢ تم أصادر دستور جديد قيل أنه تعديلا لدستور ١٩٧٣ لكنه غير ذلك، وكانت الماني كبيرة للطائفة الشيعية بعد اندلاع الربيع العربي ، ثارت البحرين من اجل التخلص من اسرة ال خلية واعادة المجلس التأسيسي والوطني لعام ١٩٧٥.

المصادر

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة، ١٩٥٦ ص٨٧.

(٢) مجلة الوثيقة، البحرين، العدد (٤٠)، تموز ٢٠٠١.

(٣) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية لتاريخ الجزيرة، الطبعة المحمودية، القاهرة، ١٩٢٣ ص١١.

(٤) سعدي محمد علي ، اثر حركة قرامطة البحرين على الحج، مجلة اداب الرافدين ،العدد ٤٩، ٢٠٠٨، ص٢،

(٥) فوزية الجيب، تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين ١٥٢١-١٦٠٢، وزارة الاعلام والثقافة والتراث الوطني ، البحرين ، ٢٠٠٣، ص٢٤٩.

(٦) مصطفى النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، البصرة ، ١٩٨٤، ص ٢٠٠ .

(٧) حسن احمد ابراهيم ، دور القبيلة في بناء دولة البحرين ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،ص١٧٣

(٨) تيار الوفاء الاسلامي ، آل خليفة الاوصول والتاريخ الاسود ، البحرين ، ٢٠١٦ ص٣٩-٤٠.

(٩) ايمان عليوي سلومي ، سياسة بريطانيا تجاه البحرين ١٨٧٦-١٩٢٣،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٧.

(١٠)عبد الحميد كاظم حمادي الشكري ، البحرين دراسة سياسية ١٨٢٠-١٨٨٠ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص١٢٤ ..

(١١)إبراهيم سعيد البيضاني ، صفحات من تاريخ جهاد اهل البحرين من الاحتلال حتى الاستقلال ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة تكريت ، المجلد(١٢) ، العدد (٢) ، ٢٠١٥ ، ص١٨٢ .

(١٢)صبري فالح الحمدي ، الاهتمام البريطاني في الخليج العربي ودور برسي كوكس في تطوره حتى عام ١٩١٥، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية،(د.ت) ، ص ١٢.

(١٣)محمود شاكر ، موسوعة تاريخ الخليج العربي ، دار اسامة ، الاردن ، ٢٠٠٥ ، ص٦١٥ .

(١٤)سحر احمد ناجي الدليمي ، السياسة البريطانية في الخليج العربي خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد،٢٠٠٢ ، ص١٢٨ .

(١٥)خضير نعمان العبيدي ، البحرين من امارات الخليج العربي ،مطبعة المعارف ، بغداد ،١٩٦٩، ص٦٨ .

(١٦)محمد غانم الرميحي ، مشكلات التغير السياسي والاجتماعي في البحرين ،دار الجديد ، الكويت ، ١٩٧٦ ، ص٧٩ .،

(١٧)عبد الحميد المحادين، الخروج من المتعه خمسون عاما للاستشراق الافق، المؤسسة العربية ، مملكة البحرين ، ٢٠٠٣ ، ص٩١ .

١٨) تيار الوفاء الاسلامي ، آل خليفة الاوصول والتاريخ الاسود ، البحرين ، ٢٠١٦ ص ٥٧.

(١٨) رملة عبد الحميد ، البحرين مابين ١٩١٩-١٩٣٩ دراسة الاوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، ٢٠٠٩ ، ص١٧.

(١٩)سعد محسن مطر ، النظام السياسي البحريني دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ عام ١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٤.

(٢٠) شركة نفط البحرين بابكو : للمزيد ينظر ، هشام علي عبيد ، تطور الصناعة النفطية في البحرين ١٩٢٥-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠٢١، ص٨١.

(٢١) اسماعيل لوين عودة ، السياسة البريطانية في البحرين ١٩٣٢-١٩٤٢ دراسة في ضوء الوثائق البريطانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة اليرموك الاردن ، ٢٠٢٠، ص٣٣-٣٤.

(٢٢) حارث يوسف عيسى ، التطورات السياسية في البحرين ١٩٤٢-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية ابن الرشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠، ص٢٦.

(٢٤)رياض نجيب الريس ، الخليج العربي ورياح التغيير : مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٨ ، السنة ٩ ، نيسان ، ١٩٨٧، ص٨.

(٢٥)طيبة خلف عبدالله ، نوال عبد الكاظم، هيئة الاتحاد في البحرين ودور السيد علي كمال الدين فيها، مجلة اداب البصرة ، العدد(٧٥)، ٢٠١٥، ص١٦٨؛ جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر – تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية في امارات الخليج العربية ووصولها إلى الاستقلال ١٩٤٥-١٩٧١ ، ١٩٨٣، ص١١٢ .

٢٦) ربيع وهبة واخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر المغرب لبنان – البحرين ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠١١، ص ٢٧٦.

٢٧) حارث يوسف عيسى، المصدر السابق ، ص٧٦

٢٨) سعيد الشهابي ، البحرين ١٩٢٠ -١٩٧١ قراءة في الوثائق البريطانية ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ١٩٩٦، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢٨) طيبة خلف عبد الله ، هيئة الاتحاد الوطني في البحرين ودور السيد علي كمال الدين فيها ، مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة، العدد(٧٥) ،٢٠١٥،ص١٧٠.

(٢٩) همسة قحطان خلف، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٦٠.

٣١) علي عبد حمادي، تطور الاوضاع الداخلية في البحرين واثرها على الشيعة ١٩٥١-١٩٥٤، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط ، العدد(٥١) ، (د.ت)، ص١٢؛ سعيد الشهابي ، المصدر السابق ، ص ١٦٨-١٦٩ .

(٣٢) كريم المحروس ، البحرين الأصالة ومظاهر التغيير الحضاري ، (د.م) ، (د.ت) ، ص ١٥.

(٣٣)محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص ٣٤٠.

(٣٤)مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٠-١٩٧١، سلسة اطروحات الدكتوراه (٣٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ١١٠.، ص ٣٨.

(٣٥)حارث يوسف عيسى ، المصدر السابق ، ص١٢٢ .

(٣٦)بدر عبد الملك ، بابكو سيمفونية البحرين الكبرى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،٢٠١٣، ص١٢١.

(٣٧)هشام علي عبيد ، المصدر السابق، ص ١٢٥؛ سعيد الشهابي ، المصدر السابق ، ص ٢٧١.

(٣٨)محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦.

(٣٩)عباس ميرزا المرشدي ، التيار الإسلامي والمجتمع السياسي في البحرين ، مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث ، البحرين ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٧.

(٤٠) كريم محروس ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

(٤٠) حارث يوسف عيسى ، المصدر السابق ، ١٣٤.

(٤٢) سعيد الشهابي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

(٤٣)هشام علي عبيد ، المصدر السابق ، ص١٢٤.

(٤٤)بدر عبد الملك ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤.

(٤٥)نبيل خليل ابراهيم ، حركة التحديث في البحرين ١٩٥٥-١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة ديالى ، ٢٠٠٣، ص ٨٠.

٤٦) للمزيد ينظر : يوسف مكي ، استقلال البحرين ١٩٦٨-١٩٧١ والموقف الشعبي ومواقف القوى الاقليمية والدولية ، مركز البحرين للدراسات في لندن ، ٢٠١٤، ص٥.

(٤٧)علاء رزاك فاضل ، العلاقات الامريكية - البحرينية في ظل الاتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧دراسة في الوثائق الامريكية ، مجلة الخليج العربي ،المجلد (٤٩) العدد(٣) ،٢٠٢١، ص٢٩.

٤٨) اميل نخلة ، البحرين التطور السياسي في مجتمع متحدث ، ترجمة عبد النبي العكري ، دار الكنوز الادبية ، البحرين ، ٢٠٠٦، ص١٦٥.

٤٩) فؤاد اسحق الخوري ، القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٣٣٣.

٥٠) ابتسام محمد العامري ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب- لبنان - البحرين) ،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٢٥٢.

٥١) امل ابراهيم الزياني ، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي ، ط٢، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٣٢٣.

٥٢ مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص١١٠.

٥٣) علي سلمان ، الشيعة والاضراب السياسي في البحرين ، مجلة تقديرات استراتيجية ، العدد (٨٧) ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠ .

٥٤) عيسى جواد الوداعي ، الحركة العلمية في البحرين ، مركز اوال للدراسات والتوثيق ، بيروت ، ٢٠١٥، ص٢٨.

٥٥) احمد حسين ، الحركة الاسلامية واليسار في البحرين لنصحح مسيرة الحوار ، الصفا للنشر والتوزيع ، لندن ،١٩٨٩ ص٤٧-٤٨.

٥٦) حوراء رشيد مهدي ، النظام السياسي في البحرين دراسة في الأوضاع السياسية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد،٢٠١٣، ص١١٣.

٥٧) احمد منيسي، البحرين من الامارة الى المملكة دراسة في التطور السياسي والديمقراطية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،٢٠٠٣ ص٨١.

٥٨) احمد حسين ، الحركة الاسلامية واليسار في البحرين لنصحح مسيرة الحوار، الصفا للنشر والتوزيع ، لندن، ١٩٨٩، ص٥٠؛ حارث يوسف عيس ، المصدر السابق، ص ١٢٥.

٥٩) احمد منيسي، المصدر السابق، ص٨١.

٦٠)عبد العزيز بن احمد ، حركة التشيع في الخليج العربي دراسة تحليليه نقدية ١٩٧١-٢٠١٠،المركز العربي للدراسات الانسانية ، القاهرة ،٢٠١٠،ص٢٢.

٦١) منيرة احمد فخرو ، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في البحرين، دار الامين للنشر والتوزيع، (د.ت) ، ص٩٧

٦٢) عبد العزيز بن احمد البداح، التشيع في البحرين تاريخه اهداف ، (د.ت) ،٢٠١١، ص٥٢-٥٣.

٦٣ محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج ، سلسلة كتب (١٥٨) ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص١٢٨.

٦٤)عباس ميرزا المرشد ، المصدر السابق ، ص٣٩.

٦٥) احمد فهمي ، البحرين بركان على جزيرة دراسة تحليلية للحركات الدينية الشيعية في البحرين وعلاقتها الخارجية ، مركز البحوث والدراسات البيان ،الرياض،٢٠١٠، ص٢١٣؛ احمد منيسي، المصدر السابق، ص٨٩.

(٦٦) أ.د. متروك الفالح ، الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية في البلدان العربية نموذج الحالة البحرينية ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ،٢٠٠٤، ص٨٦؛ غسان قاسم الملا، رياح التغيير في البحرين، ١٩٩٦ ص٣١١.

(٦٧) ابتسام سهيل الكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد (٢٥٧) ، ٢٠٠٠، ص٢٢٥-٢٢٧.

(٦٨) ميثاق خير الله جلود ، صناعة القرار السياسي في مملكة البحرين، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل ، ص ٢.

(٦٩) محمد احمد عبد الله وبشير زين العابدين ، تاريخ البحرين الحديث ١٥٠٠-٢٠٠٢ ، مركز الدراسات التاريخية، جامعة البحرين ، ٢٠٠٩، ص٢١٩.

(٧٠) فلاح المديرس ، الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨-٢٠٠٢، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص١٠٥.

(٧١) محسن عوض، الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي بين الاصلاح التدريجي والفعل الثوري (٢٠٠١- ٢٠١١)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨٨، بيروت، ٢٠١١، ص٦٤.

(٧٢) اسمة شحادة و هيثم الكسواني، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم – التجمعات الشيعية في الجزيرة العربية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص١٤٤.

(٧٣) تشاتام هاوس ، البحرين ما وراء الجمود ،المعهد الملكي للشؤون الدولية، ٢٠١٢، ص٧١.

(٧٤) معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢٦، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢١.

(٧٥) علي دريول محمد ، الاصلاح في البلدان الخليج العربي ، البحرين دراسة حالة ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ص٦-٧ .

(٧٦) حسن الشريف، النظام العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في ضوء التحولات الدولية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٤، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٣.

(٧٧) عبد الخالق عبد الله، الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي، في مجموعة باحثين، الربيع العربي الى اين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠١٢، ص٣١٤.

(٧٨) عباس المرشد ، اقتصاد الطائفية والعنف في البحرين – النموذج الخليجي في التغير السياسي ، مركز البحرين للدرات ، لندن ،٢٠١٢،ص١٥؛ غانم محمد صالح، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين وهم التعبير ورغبة التغيير، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٢١)، ٢٠٠٠، ص٢٣.

(٧٩) ولاء علي البحيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي في التسعينيات الاسباب والتداعيات، مجلة المستقبل، العدد (٢)، ، ٢٠٠٦، ص٦٥.

(٨٠)احمد سمير القدرة ، المتغيرات السياسية والاجتماعية واثرها على النظام السياسي البحريني (٢٠٠٣-٢٠١٣) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة الازهر –غزة ، ٢٠١٤، ص٢١٥.